" المفاوضات بين العدو الصهيوني و"السلطة و"السيناريوهات" المحتملة

دراسة من إعداد

أ. سمير أحمد

(خاص/القدس للأنباء)

(أيلول/٢٠١٣)

المحتوى

٦..... أوباما يكرر فعلة جورج بوش (الأب):

٩..... مواقف ومسيرات... رفضاً للمفاوضات!..:

١١..... الموقف الصهيوني: لاءات وإملاءات:

١٣..... المفاوضات ومركزية الحدود والأمن!..:

١٦..... الإحتمالات... و"السيناريوهات":

المفاوضات بين العدو الصهيوني و"السلطة"،

و"السيناريوهات" المحتملة:

الاعتراف بيهودية الكيان... وتشريع الإستيطان!..

نجح وزير الخارجية الأميركية جون كيري، بعد ست جولات من المحادثات المكوكية المتنقلة بين تل أبيب ورام الله، والتي اختتمت في التاسع عشر من تموز / يوليو الفائت بمؤتمر صحفي عقده بمطار الملكة علياء في الأردن، بإعادة الطرفين إلى غرف المفاوضات "المغلقة" والمكوكية التي انطلقت من واشنطن باجتماع بروتوكولي بين "كبير" المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات، ووزيرة "العدل" في حكومة العدو الصهيوني - المسؤولة عن ملف التفاوض - تسبيبي ليفني، في ظل أجواء من "السرية التامة" والكتمان الشديد التي فرضها كيري، معتبراً ذلك أفضل سبيل لإنجاح المفاوضات. (٧/١٩)

وكان واضحاً، أن تراجع "السلطة الفلسطينية" عن شروطها المسبقة، التي وضعتها كشرط لاستئناف المفاوضات، كانت العامل الأساس في إنجاح مهمة كيري. حيث أسقطت الدعوة لتجميد الاستيطان؛ وغابت المرجعية الدولية، وحدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ كأساس لحدود "الدولة". وذهبت تصريحات أمين مقبول، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، هباءً منثوراً. حيث كان قد صرّح في (٧/١٨ لـ"بي بي سي") "أن حركته تربط استئناف المفاوضات مع "إسرائيل" باعتراف الولايات المتحدة بأن حدود الرابع من حزيران / يونيو (١٩٦٧) ستكون حدوداً لأية دولة فلسطينية مستقبلية، وكذلك بوقف النشاط الاستيطاني وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين".

في حين أن "إسرائيل" اكتفت بإعلان موافقتها على الإفراج عن ١٠٤ من أسرى ما قبل اتفاق "أوسلو" ١٩٩٣، على أربع دفعات، تنتهي عشية الشهر التاسع الذي حدّده الراعي الأميركي لإنهاء جولات المفاوضات المتواصلة.

وما لم تقله "السلطة الفلسطينية"، أو تفضحه وسائل إعلامها، كشفه مصدر سياسي "إسرائيلي" بإعلانه أن وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، مارس التهديد المباشر لرئيس "السلطة" محمود عباس أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة، بقطع المساعدات الاقتصادية في حال إصرار هذا الأخير على شروطه المسبقة للعودة إلى المفاوضات.

ونقل موقع "والاه" العبري عن هذا المصدر "الإسرائيلي"، الذي وصفه بالمسؤول، بأن كيري أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة ولقائه عباس في رام الله، هدده بتحميله مسؤولية فشل الجهود للعودة إلى المفاوضات، بسبب تمسكه بشروطه، وهدّده كذلك بوقف المساعدات المالية الأميركية لـ"السلطة" الفلسطينية. (صحيفة الجمهورية ٢٠١٣/٧/١٥) وهذه التهديدات وضعت محمود عباس أمام واحد من خيارين أحلاهما مر: الأول، رفض استئناف المفاوضات، وتحمله تبعات هذا الموقف من قطع المال عنه، ومحاصرته بشكل كامل، وأن يلقي مصير ياسر عرفات على يد "إسرائيل"؛ والثاني، العودة إلى غرف المفاوضات المغلقة بدون "الشروط المسبقة"، وما

يعنيه ذلك من خروج على حالة الإجماع الفلسطيني بكافة مكوناته السياسية والشعبية والأهلية، الراضية للعودة إلى هذا الخيار الخائب الذي كان وبالأعلى على الشعب والقضية طوال أكثر من عشرين عاماً، باعتراف "المفاوضين" أنفسهم!..

الشيء الوحيد الذي قدمه جون كيري للمفاوض "الفلسطيني" لجره إلى المفاوضات هو تعهد "إسرائيل" تعهداً ضمنياً بإبطاء البناء الإستيطاني في الأراضي المحتلة، دون "تجميد" للنشاطات الاستيطانية كما يطالب الفلسطينيون. (بي بي سي ٧/١٩)

إن تركيز كيري على حمل الطرفين للعودة إلى طاولة المفاوضات قد أخفى مسائل موضوعية وهيكلية هامة حول المحادثات الجديدة، مما أثار جملة من التساؤلات حول المسار التفاوضي بعناوينه وضوابطه ونتائجه المحتملة: فهل سيحاول الطرفان التفاوض على كافة قضايا "الوضع النهائي"، بما فيها القدس واللاجئين، أم أنهما سيرجئان الأمور الجدلية الحساسة والمسائل الرمزية ويتعاملان مع المسائل العملية أولاً، مثل الأرض والأمن؟ هل سيتعاملان مع المسائل بشكل متبعي أم في مجموعات عمل متوازنة؟ ما الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات المباشرة بين الطرفين؟ هل ستضع واشنطن أفكارها على الطاولة أم ستظل خارج غرفة المحادثات، ويتدخل مندوبها الدائم (مارتن أندريك) عندما تدعو الحاجة لممارسة ضغوط إضافية على الطرف "الأضعف" (وهو هنا السلطة الفلسطينية) لدفعه إلى مزيد من التراجع أمام المفاوض "الإسرائيلي" الثابت على لآئته وشروطه، والمدجج بكل عناصر الدعم والقوة الأميركية، المادية والمعنوية والقبب الحديدية؟

والإم يمكن أن تفضي هذه الجولة من المفاوضات في ظل الظروف العربية الموضوعية المضطربة والمنقسمة على نفسها طائفيًا ومذهبيًا وإثنيًا، والمرشحة لمزيد من التآكل في حروب ومعارك الاستنزاف الأهلية، التي تساهم في تأجيج نارها قوى التحالف الاستعماري الأميركي الغربي، وأموال النفط الخليجية، التي تسعى ليل نهار لتغيير وجهة البوصلة العربية من العدو الصهيوني المعتدي والمغتصب للأرض والمقدسات، إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوى المقاومة والممانعة العربية، التي ألحقت الهزائم العسكرية المتكررة بالكيان العنصري، وعرّت نهج التسويات الخائب، الذي كان وبالأعلى على القضية الفلسطينية... وفي ظل استمرار حالة الانقسام والتشرذم الفلسطينية الممزقة جغرافياً وسياسياً، بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والشتات الفلسطيني، الذي تكتوي بعض تجمعاته بنيران الاحتراب العربية المفتوحة على كل الاحتمالات، وتعيد تهجير بعضهم إلى الداخل العربي وخارج الحدود، في مشهد يعيد فلسطيني الشتات إلى صور الهجرة الأولى في العام ١٩٤٨، التي قذفت بالفلسطينيين إلى الدول العربية القريبة من فلسطين المحتلة، في حين أنها اليوم تعيد تهجير الآلاف منهم، لكن، إلى خارج حدود الوطن العربي، وبعيداً آلاف الكيلو مترات عن وطنهم الأم، في مسعى حثيث لإبعاد شبح العودة الذي يورق الكيان ومغتصبيه الصهاينة!..

فهل تساعد هذه الظروف الدولية المضطربة؛ والعربية المأزومة، المنقسمة على نفسها، والغارقة في بحور الدماء؛ والفلسطينية الضعيفة المشرذمة، على إيجاد "تسوية عادلة" للصراع

العربي - الصهيوني؟.. وفي استيلاء "دولة فلسطينية مستقلة" على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، كما يتوهم البعض؟..

وهل سينجح المفاوضات "الفلسطيني" العاري من كل أشكال القوة والدعم الدولي والعربي، والذي يغرد وحيداً بدون أي نصير، حتى من داخل إطار "منظمة التحرير الفلسطينية" وخارجها، في الوصول إلى اتفاق حدوده ما دون "أوسلو" الذي قال عنه الصهاينة أنه ولد ميتاً، وأن كل بند فيه يحتاج إلى عشرين عاماً من المفاوضات؟..

أم أن المفاوضات الحالية، ستعني بالنتيجة إهدار المزيد من الوقت ومن الدماء، وخسارة المزيد من الحقوق والثوابت الوطنية والقومية والدينية، التي تبتلعها مخططات التهويد والصهيينة التي لم تترك مدينة أو قرية أو مزرعة أو حقلاً والتي يتعامل معها العدو وفق نظرية القضم والهضم، التي منحتها "جامعة الدول العربية" المشروعية بموافقتها على سياسة "تبادل الأراضي" التي تشرعن وجود "المستوطنات" الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وتمنحها الأمان والاستقرار من خلال إشهار استعدادها لفتح أبواب "التطبيع" على اختلاف أشكاله ومستوياته، وفق منطوق "مبادرة السلام العربية التي صدرت عن القمة العربية في العام ٢٠٠٢ (التي) منحت "إسرائيل" وعداً بالسلام مع العالم العربي"، (والإسلامي)، على حد قول جون كيري...

وبالتالي فإن هذه المفاوضات ستوفر للعدو الصهيوني حبل الخلاص من الأزمات العميقة والمآزق الكبرى والمصيرية التي كرستها قوى التحالف العربي الإسلامي المقاوم على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، منذ هزيمة الكيان الصهيوني الاستراتيجية الكبرى في العام ٢٠٠٠ على الجبهة اللبنانية، والتي تعززت وتعمقت بإسقاط أهداف عدوان "الشرق الأوسط الكبير" الأميركي الصهيوني الكوني في لبنان، الذي قادته رئيسة الدبلوماسية الأميركية كونداليزا رايس في العام ٢٠٠٦، ودعمته قوى الغرب الاستعماري الشائخة، وغطته ومولته دول الخليج وأموال البترودولار... فهذه الهزائم المتلاحقة والمآزق العميقة التي تلتف حول عنق الكيان ومستوطنيه، دفعت بمفكر وديبلوماسي أميركي كبير كهزري كيسنجر ومجموعة من المؤسسات البحثية الأميركية لإطلاق مقولتهم الشهيرة، في حزيران / يونيو الماضي بأنه "في العام ٢٠٢٢ لن تكون إسرائيل موجودة" في المنطقة!.. وهذا الاستنتاج الخطير والمتعلق بمصير الكيان، شكل عنواناً بارزاً وهاماً ومادة للدراسات والبحوث المعمقة لمراكز الدراسات والأبحاث والمؤتمرات الأميركية والصهيونية، التي انشغلت في البحث والتمحيص عن عوامل وأسباب الهزائم المتلاحقة على أيدي حفنة من المقاومين العرب (على حد قول إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق)، واستخلاص العبر والدروس التي يمكن الاستناد إليها في تحصين وضع الكيان وإخراجه من دوامة الهلاك التي تحدث عنها كيسنجر.

فما هو مصير الضفة الغربية المحتلة في ضوء تسريع وتشريع سياسة الإستيطان، والجدار الفاصل والطرق الالتفافية، والإعلان عن أن "انسحاب إسرائيل من الضفة هو خيال أكبر" وفق ما جاء على لسان نفتالي بيننت (وزير الاقتصاد في حكومة العدو)؟.. وأي مصير ينتظر قطاع غزة في ظل التطورات الدراماتيكية الجارية في الساحة المصرية، عامة، وسيناء

خاصة، وما ترتب عنها من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية جراء إغلاق معبر رفح، وتدمير شبكة الأنفاق التي شكلت على مدى السنوات الماضية شريان الحياة للغزيين، ونافذة لتعزيز المقاومة وتوفير مقومات الصمود؟.. وأين موقع قطاع غزة على رقعة "التسويات" ومشاريع السلخ والضم وتبادل الأراضي التي تروج لها الإدارة الأميركية وتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة ٤٨ و ٦٧، وامتداداً إلى سيناء؟..

وأى "دولة فلسطينية مستقلة" ستقوم على أرض يسيطر الصهاينة على ٤٠ بالمئة منها، وما تبقى مساحات مقطعة الأوصال تخترقها الكتل الاستيطانية والطرق الالتفافية، وتترابط مدنها وقراها وضمفتها بشبكة من الأنفاق والجسور والحواجز والموانع، وفي ظل إشاعة العقيدة الصهيونية القائلة بعدم إمكانية إقامة دولة ثالثة بين الكيان والمملكة الأردنية، و"أن فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قد ماتت" على حد زعم الوزير في حكومة العدو الصهيوني نفتالي بينت، الذي دعا مؤخراً "لقتل الفلسطينيين بدل أسرهم"؟..

ما الذي ينتظر القدس، المدينة والمقدسات، بعد إخراجها من ميدان المفاوضات وتلزييمها للمملكة الأردنية الهاشمية، وتسليم مفاتيح الحل والربط فيها للملك عبدالله الثاني، الذي تصر "السلطة" على وضعه بتفاصيل سير المفاوضات، وعرض ما يمكن التوصل إليه خلالها على الملك الأردني ومؤسساته الدستورية لإبداء الرأي والمشورة، كما قال "المفاوض الفلسطيني" الدكتور صائب عريقات؟..

وأى مصير سيواجهه اللاجئون، بعد تواتر تصريحات العديد من مسؤولي "السلطة" ومنظمة "التحرير" بدءاً برئيسها الذي وعد مؤخراً وفد حزب "ميرتس" الصهيوني بالتخلي عن حق العودة، (القناة الثانية الإسرائيلية ٢٣/٨/٢٠١٣) ومروراً بالناطقين باسمه والداعين للتخلي عن "حق العودة"، واندماج اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي يقيمون فيها، وطرح العديد من البرامج والمشاريع والوثائق والاقتراحات، (وثيقة جنيف، مشروع عباس - بيلين، وغيرها) الداعمة لهذا التوجه، وأبرزها فكرة استبدال هوية اللاجئين، بجواز سفر "السلطة"، خاصة بالنسبة لفلسطينيي لبنان (وسوريا اليوم، بعدما داهمتهم الأزمة واضطرت الآلاف منهم للجوء إلى لبنان والأردن وغيرها من الدول العربية والأجنبية)، بما ينهي هذا الملف الشائك والمعقد، ويريح العدو الصهيوني من تبعاته، التي تشكل تهديداً وجودياً للكيان برمته، متجاوزين بذلك كل القوانين والأعراف والشرائع الدينية والدنيوية التي تقر بضرورة وأحقية عودة اللاجئين إلى ديارهم ومنازلهم التي هجروا منها، وتعويضهم عن كل الخسائر التي لحقت بهم وبأصولهم وأجيالهم المتعاقبة!..

وليس آخر، ما هو مصير فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، الذين يواجهون منفردين مخططات "الأسرلة" والتهويد خاصة في النقب والجليل والعديد من المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العربية، والمؤيدة بالدعوة للاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الكيان، التي تفتح الأبواب على مصراعيها لعملية "ترانسفير" واسعة، يروج لها قادة الكيان منذ عقود عدة، لترحيلهم عن بلادهم وأرضهم وممتلكاتهم، وإحاقهم بملايين اللاجئين، وليس آخر الداعين لذلك أفيغور لبيرمان (زعيم حزب إسرائيل بيتنا) الشريك الأساسي في الائتلاف

الوزاري الحاكم في الكيان، الذي دعا إلى التخلص من العرب وضمهم إلى "السلطة الفلسطينية"، والقيام بخطة تطهير عرقي تطال كل أبناء الشعب الفلسطيني داخل حدود العام ١٩٤٨.. مضيفاً أن "أية تسوية لا تشمل التخلص من العرب في "إسرائيل" لن تكون تسوية نهائية، بل وقف لإطلاق النار"...

إن "الحمية" الأميركية، والحماس الذي يبيده أركان الإدارة، بدءاً بالرئيس أوباما، الذي خص المنطقة بأول زيارته في فترة حكمه الثانية، لإعادة تحريك مسيرة "المفاوضات" بين الكيان الصهيوني و"السلطة الفلسطينية"، تثير الكثير من التساؤلات عن معنى هذه الإندفاع وهذا الإصرار على انجاز المهمة خلال فترة لا تتجاوز تسعة أشهر، في ظروف دولية وعربية وإقليمية في غاية الدقة والتعقيد، وترسم علامات استفهام كبرى عن الاحتمالات المتوقعة، والنتائج التي قد تتمخض عنها تلك المفاوضات المباشرة، خاصة بالنسبة لأمن الكيان الصهيوني ومستقبله في ظل التطورات الدراماتيكية التي تشهدها المنطقة، وسقوط أنظمة عربية موارية وتابعة للمحور الأميركي، من جهة، والأزمات والهزائم التي تلاحق الإدارة الأميركية وحكومة العدو، من جهة أخرى...

فمن لبنان ٢٠٠٦، الذي أسقط مخطط "الشرق الأوسط الكبير، وألحق هزيمة شنعاء بجيش العدو الصهيوني "الذي لا يهزم"، خلال ٣٣ يوماً من العدوان في تموز / يوليو من ذلك العام، إلى غزة التي واجهت العدوانية الصهيونية، خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، وأدخلت أكثر من مليون ونصف مستوطن إلى الملاجيء وأنابيب الصرف الصحي، وهزت صواريخها أمن واستقرار "البقرة المقدسة" في تل أبيب، فالعراق وأفغانستان، وصولاً إلى المأزق السوري، الذي كشف عجز التحالف الدولي والاقليمي والعربي، عن إسقاط النظام بعد أكثر من عامين ونصف، بينما أدى صمود سوريا في المواجهة العسكرية المفتوحة إلى إسقاط الوجدانية القطبية الأميركية التي تحكمت بمجلس الأمن، والمؤسسات الدولية لسنوات عدة، تلت انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي، وأعاد صياغة الثنائية التي كرستها "الفتيات" الصينية - الروسية المؤيدة للنظام السوري، واصطفاف منظومة دول "البريكس" التي تحاول تشكيل مؤسسات دولية موازية، تنافس ما هو قائم، إن لم تكن قادرة على فرض شراكة حقيقية بداخلها.

أوباما يكرر فعلة جورج بوش (الأب):

إن الحراك الدبلوماسي الذي تقوده إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في ملف المفاوضات "الإسرائيلية" - "الفلسطينية"، ومساعي إيجاد "تسوية" للصراع العربي - الصهيوني، تحمي الكيان وتصون أمنه واستقراره وسلامته، وتكرسه قوة أساسية مركزية في قلب المنطقة العربية، قادرة على مواجهة أخطار "العرب" متحدين أو متفرقين، ليوصل تأدية دوره ككلب حراسة دائم للمصالح الاستعمارية، يشكل هاجساً دائماً ومستمراً لصناع القرار في الإدارات الأميركية المتعاقبة... لم يخف قلق كثير من رؤساء الولايات المتحدة على هذا المولود غير الشرعي، من إمكانية تكرار التجربة "الصليبية" معه، في حال توفرت عوامل

الوحدة والقوة والإرادة لدى الطرف العربي، وظهور قوى مقاومة قادرة على إعادة تصويب التاريخ والجغرافيا والسياسة في هذه المنطقة الحساسة والهامة للتحالف الاستعماري الأميركي الغربي الصهيوني، التي شوّهت معالمها اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور، قبل نحو قرن ونيف...

لذلك، فإن الحراك الدبلوماسي الذي يقوده الرئيس أوباما اليوم يعتبر امتداداً لمسيرة المفاوضات الطويلة التي انطلقت بعيد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، على الجبهة المصرية، والتي استؤنفت مع نهاية العام ١٩٩١ في عهد جورج بوش (الأب)، الذي كان في كامل نشوة انتصاره على النظام العراقي، بعيد حرب الخليج الثانية، أو ما أطلق عليها "عاصفة الصحراء"، التي شارك فيها تحالف دولي وعربي ضم نحو ٣٥ بلداً وانتهت "بتحرير" الكويت وإطباق الحصار على النظام العراقي، قبل أن يتم احتلاله بكذبة امتلاكه "أسلحة الدمار الشامل"...

وقد استثمر الرئيس الأميركي بوش (الأب) المناخات التي أنتجت تلك الحرب، وقام بطرق "حديد المنطقة وهو حامٍ" ... وأوفد وزير خارجيته جيمس بيكر الذي قام بست جولات مكوكية في المنطقة أثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة بمؤتمر مدريد على أرضية القرار الدولي ٢٤٢، بعدما قدم لهم "التطمينات" و"الضمانات الأميركية" لإنجاح هذا المسار، والوصول إلى "تسوية" الصراع العربي - الصهيوني.

وبذلك نجحت مساعي جيمس بيكر في جلب النظام العربي الرسمي المفكك، بكل مكوناته، وحتى تلك الدول البعيدة عن ميدان الصراع، إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية، مدريد، إلى جانب حكومة العدو الصهيوني، التي كان على رأسها الإرهابي إسحق شامير... في محاولة جادة لتحقيق نقلة نوعية في مسار "التسوية"، تُسهم في إخراج اتفاقية "كامب ديفيد" من مأزقها الناجم عن الحصار الرسمي والشعبي الكبير الذي أبقاها أسيرة المؤسسات الرسمية في الساحة المصرية لأكثر من عشر سنوات، والعمل على "تعريب" التسوية" التي أرسى أسسها مشروع الأمير فهد (الذي صار فيما بعد ملكاً للعربية السعودية) الذي أقرته القمة العربية المنعقدة في مدينة فاس المغربية في نهاية العام ١٩٨٢، على أثر الاجتياح الصهيوني للبنان، وإلحاق الهزيمة بقيادة "منظمة التحرير الفلسطينية"، وتشتيت مقاتليها بعيداً آلاف الكيلومترات عن ميدان صراعهم مع العدو الصهيوني... وقد تمخضت تلك المفاوضات التي أطلقها مؤتمر مدريد عن اتفاق "إعلان المبادئ"، "الفلسطيني" - "الإسرائيلي" (اتفاق أوسلو الذي تمّ التوقيع عليه في واشنطن بالولايات المتحدة الأميركية، بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣) ... ومعاهدة "وادي عربة" الأردنية - "الإسرائيلية" بعد عام واحد من التوقيع على اتفاق "أوسلو"...

وعلى خطى سلفه (بوش)، يحاول الرئيس باراك أوباما اليوم استثمار ظروف المنطقة والتحويلات الدراماتيكية الجارية في أكثر من بلد، وحالة التمزق والهريان في الوضع العربي، والانقسام العامودي والأفقي في الوضع "الفلسطيني"، وقرع طبول الحرب على سورية ومحور المقاومة والممانعة العربية والإسلامية، لإحداث اختراق استراتيجي في جدار

"التسوية"، على جبهة الصراع الأساسية مع الطرف الفلسطيني، يوفر للكيان الصهيوني مظلة أمان واستقرار لعقود مقبلة!.. في مسعى جاد لترجمة عمق التزامه الأيديولوجي والديني والسياسي بهذا الكيان الذي يرتبط مع الولايات المتحدة بعلاقة استراتيجية دائمة ومستمرة ومميزة. وهذا الأمر يترجم التزام "أميركا القوية" بأمن واستقرار وبقاء الكيان، "قوة أساسية مهيمنة، وأقوى دولة في المنطقة، وتواصل دعمها أقوى دولة في العالم... وأنها لن تكون وحدها في مواجهة الأخطار التي تحرق بها"!.. (من تصريحات باراك أوباما أثناء زيارته إلى تل أبيب في آذار ٢٠١٣) ويضيف أوباما "أن أميركا لن تترك إسرائيل بمفردها... وإن من ينكر وجود إسرائيل كمن ينكر وجود الأرض التي يقف عليها والسماء التي فوقه"... وكرر أوباما كلمة أمن الكيان واستقراره وسلامته أكثر من ٨٣ مرة في أحاديثه وتصريحاته التي أطلقها أثناء زيارته إلى المنطقة!..

وبذلك، لم تخف الإدارة الأميركية انحيازها المطلق والقوي إلى الموقف "الإسرائيلي" الداعي إلى ضرورة استئناف المحادثات على الفور ودون شروط مسبقة، وقد مارست كل أشكال الترغيب والترهيب المادية والمعنوية مع "السلطة الفلسطينية"، مستعينة بأقطاب وقادة الجامعة العربية "الجدد" وثروراتهم، لإعادتها إلى غرف المحادثات المغلقة بدون شروطها "المسبقة" التي أجمعت عليها كل مكونات "منظمة التحرير الفلسطينية"، ناهيك عن رفض قوى وحركات أساسية وأغلبية الشعب الفلسطيني لكل نهج المفاوضات، الذي كانت نتائجه وبالأخص خراباً على الشعب والقضية الفلسطينية، باعتراف الضالعين والمنخرطين في هذا المسار العبثي!..

كما لم يطرأ أي تغيير أو تعديل في المساعي الرامية لعقد اتفاقية "الحدود والأمن أولاً"، على الرغم من اختيار أوباما عدم الخوض في تفاصيل المنهجية التي يفضلها بشأن الدبلوماسية "الإسرائيلية" - "الفلسطينية"، والتزام سياسة الكتمان والابتعاد عن التصريحات المتبادلة، وحصر الحديث بالراعي الأميركي جون كيري... وقد كرر مجدداً اعتقاده بأن أكثر الطرق فعالية لاستئناف المحادثات هي التفاوض حول ترسيم الحدود، والتي ذكر أنها ستسهل حل قضية "المستوطنات" الشائكة. وقد أرجع هذا إلى الأذهان خطابه الذي ألقاه في أيار / مايو ٢٠١١ والذي رسم من خلاله المبادئ التي استندت إليها منهجية "الحدود والأمن أولاً" التي حركتها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون عبر البوابة الأردنية، وتوقفت مساعيها في العام ٢٠١٠ بعدما رفض المفاوضات الصهيوني إسحق مولخو (مستشار بنيامين نتنياهو) تقديم تصور الكيان بشأن مسألتها الحدود والأمن. ومن المفهوم ضمناً أن هذه المنهجية هي التي من المحتمل أن تكون المسيطرة على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة اليوم، في جولات المحادثات المكوكية المتواصلة، بدلاً من التركيز على الترتيبات المؤقتة أو إدخال تغييرات تدريجية على الإجراءات الحالية بشأن السيطرة "الإسرائيلية" و"الفلسطينية" على مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة.

إن إدارة الرئيس باراك أوباما تحاول تعويض هزائم أميركا وإخفاقاتها وخسائرها الكثيرة، على غير صعيد عسكري وسياسي وديبلوماسي وإقتصادي، وتغطية انسحابها من

العراق وأفغانستان، وفقدانها لأكثر من حليف استراتيجي، في ما يسمى بموجة "الربيع العربي"، ولتخطها في ملف النووي الإيراني، والأزمة السورية التي أنهكت حلفاء أميركا على مدى عامين ونصف... إن الإدارة الأميركية تحاول التعويض عن كل تلك المواجه، واستثمار الظروف العربية المتدهورة، والدولية المرتبكة، والمنغمسة في الأزمة السورية المفتوحة على كل الاحتمالات، في قيادة المفاوضات "الإسرائيلية" - "ال فلسطينية"، التي تعمل على رعايتها واستمرارها، وممارسة كل أشكال التهيب والترغيب على الطرف الأضعف فيها (السلطة الفلسطينية) في مسعى جاد لتسجيل اختراق ما يدون في الملف الشخصي للرئيس أوباما بعد فترتي الحكم التي بدأت في العام ٢٠٠٩، ولإطالة عمر الكيان الصهيوني الذي بشرت كثير من معاهد الدراسات الأميركية بانهياره وزواله خلال عشر سنوات!..

فإذا كانت هذه هي دوافع الإدارة الأميركية لاستئناف مسيرة "التسوية"، فلماذا تسارع "السلطة الفلسطينية" برمي "شروطها المسبقة" في سلة المهملات، والضرب بعرض الحائط، بكل اعتراضات أغلبية الفصائل والحركات والقوى الفلسطينية المنخرطة "بمنظمة التحرير..." والخارجة عنها، ورفضها المطلق للعودة إلى "بيت الطاعة الأميركي"، إلا بعد موافقة حكومة العدو على الشروط "المسبقة" بضمانة الإدارة الأميركية والقرارات والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وذلك انسجاماً مع دروس وعبر تجربة السنوات العشرين الماضية، التي كانت وبالاً وخراباً على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، باعتراف المفوضين أنفسهم...

مواقف ومسيرات... رفضاً للمفاوضات!..

لقد أعلن الشعب الفلسطيني ومعظم القوى والحركات والفصائل، ومن بينها تلك المنضوية داخل أطر "منظمة التحرير الفلسطينية" الرفض المطلق للعودة إلى نفق المفاوضات المظلم، وعدم تكرار تجربة العقدين الماضيين اللذين كان نتاجهما وبالاً على الشعب والقضية، وعلى الأرض وما عليها من مقدسات... وسجلوا بالبيانات السياسية والتصريحات والتظاهرات الشعبية، مواقف الرفض والشجب، والإدانة للعودة إلى أنفاق المفاوضات المظلمة، التي ترعاها الإدارة الأميركية المهجوسة بتوفير كافة مقومات ومستلزمات الأمن والإستقرار للكيان الصهيوني، وتصفية كل عناصر القوة والمقاومة والممانعة الإسلامية والعربية والفلسطينية...

لقد ضربت "السلطة" الفلسطينية، كقيادة متنفذة لما تبقى من "منظمة التحرير..." مواقف الإجماع الفلسطيني (الفصائلي والشعبي) الراضية لاستئناف المفاوضات العبثية بعرض الحائط، وقفزت عن حالة الانقسام الجيوسياسي القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين الضفة والقطاع، وتجاوزت كل الواقع العربي الرسمي المضطرب والمترددي والمنهوك بالاحتراب الداخلي، وتخلت عن "شروطها المسبقة"، لتعود مجدداً إلى "الدوامة"، في رسالة واضحة تكشف خضوعها التام للإملاءات الأميركية وانصياعها لسياسة "الترغيب والتهيب" التي مارسها جون كيري خلال جولاته المكوكية في المنطقة.

ورغم محاولات "السلطة" وإعلامها تغطية عودتها للمفاوضات بالحديث عن "تعهدات" أميركية لتجميد الإستيطان، وإطلاق سراح عدد من أسرى ما قبل العام ١٩٩٣، جاءت قرارات التمدد الاستيطاني لتضرب بالصميم ادعاءات "السلطة"، وتعري منطقها، وتفضح خضوعها وانصياعها... فقد أعلنت "إسرائيل" عقب بدء المحادثات في واشنطن، بين صائب عريقات وتسيبي ليفني بحضور وزير الخارجية الأميركية جون كيري، عن سلسلة مشاريع توسع استيطاني جديدة شملت طرح عطاءات لبناء أكثر من ٢٠٠٠ وحدة استيطانية في الضفة المحتلة غالبيتها حول القدس، وإدراج ٩٠ مستوطنة في الضفة ضمن قائمة مناطق "الأولوية الوطنية" في التطوير... وهذا ما دفع بمسؤول فلسطيني رفيع للقول "أن كيري إما تعرض للخداع من "الإسرائيليين" أو مارس الخداع علينا من أجل دفعنا إلى عملية المفاوضات التي كانت هدفاً للأميركيين طيلة السنوات الماضية"... (وكالة سما ١٣/١٧/٨٢٠)

في حين كشفت صحيفة معاريف بعددها الصادر في ٨/١٧ "أن كيري كان على علم تام بقرار "إسرائيل" بناء وحدات استيطانية جديدة في مستوطنة (غيلو في القدس الشرقية) ومستوطنات أخرى" ... وأوضح مسؤول صهيوني "أن كيري دفع للفلسطينيين ضريبة كلامية فارغة من أي مضمون حين لام إسرائيل على توسيع المستوطنات وخطط البناء الجديدة التي ادعى عدم معرفته بها وأنها شكلت مفاجأة له ولإدارته"!!..

إذن، فإن "السلطة الفلسطينية" لا تزال ممعنة في السير بطريق المفاوضات، كخيار وحيد لا بديل له وعنه، رغم اعتراف معظم رجالها بعد عشرين عاماً من الغرق في وحوله، بعبثية هذا الطريق، وعدم جدواه، وعجزه التام عن استعادة أدنى الحقوق... وبالتالي فإنه لم يجلب للشعب والقضية سوى الخذلان والخيبة والخسارة والمزيد من التراجع عن الثوابت والحقوق الوطنية والقومية والدينية!.. فلقد توسع الاستيطان وتغول وبات يستحوذ على نحو ستين بالمئة من أراضي الضفة المحتلة (باعتراف المفاوضين أنفسهم)، وتحولت كتله الكبرى إلى حاجز اسمنتي وبشري، قطع التواصل بين شمال الضفة عن جنوبها... وتمدد الجدار الفاصل والطرق الالتفافية في قلب الضفة وعلى حدودها، حتى باتت الأجزاء المتبقية منها معازل متفرقة لا مجال فيها للحياة الأدمية، ما دفع العديدين من سكانها إلى تركها في هجرات داخلية وخارجية، بما يحول دون قيام الدولة الفلسطينية الموهومة... وتوسعت مخططات التهويد والصهينة داخل القدس، وفي القلب منها المسجد الأقصى المبارك وباحاته المقدسة التي تحولت هذه الأيام إلى مرتع لقطعان المستوطنين وغزواتهم المنتظمة والمتكررة والمحمية والتي تحاول فرض أمر واقع شبيه بما جرى من تقاسم للمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل!.. وغابت بشكل مشبوه أية دعوات للتمسك بحق العودة لملايين اللاجئين، لا بل إن بعض كبار المسؤولين في "السلطة" عمل على ترويج أفكار توحى بإسقاط هذا الحق، وعدم جدواه، ولكون تطبيقه يخل في التوازن الديموغرافي الذي ترفضه حكومات العدو جملة وتفصيلاً، وهي الداعية للاعتراف بكيانها الغاصب "دولة يهودية"!.. لذلك فإن فلسفة "السلطة" للعودة إلى المفاوضات تقوم على قاعدة "المحافظة على بقائها ودورها ودعمها الدولي والعربي في ظل العواصف التي تهب في المنطقة انتظاراً لما سيأتي"!!..

إن إصرار "السلطة" على المضي في هذا الخيار الخائب، رغم الظروف الدولية والعربية والفلسطينية غير المؤاتية دفعت بالدكتور محمود الزهار (القيادي في حركة حماس) للقول "أن (السيد) محمود عباس خائف من شيئين: الأول، قطع المال عنه في ظل عدم وجود مصادر لديه باستثناء أميركا والغرب، والثاني، أن يلقي مصير الرئيس الراحل ياسر عرفات على يد "إسرائيل"... وبالتالي فقد اختزلت القضية الفلسطينية في مفهوم عباس وحركة فتح ومن يؤيدها في هاتين القضيتين". (وكالة سما ٢٠١٣/٩/٢)

ويقول الدكتور عبدالستار قاسم (الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني) إن "المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل كلها جريمة واعتداء على الوطن الفلسطيني والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لأنها منذ البدء لم تقم على أسس ومقومات يمكن أن تؤدي إلى انتزاع ولو جزء محدود من الحقوق الفلسطينية. انطلقت المفاوضات من موقع الضعف الفلسطيني الاستجدائي الذي ظن صاحبه الفلسطيني في أحسن أحواله أن قوى خارجية معادية قد تضغط على الكيان الصهيوني فيتنازل بعض الشيء عن مطالبه التي لا تنتهي". (القدس للأبناء ٢٠١٣/٨/٥)

ويرى قاسم أن "أغلب الناس يرون أن هؤلاء الذين يتحدثون باسم الشعب الفلسطيني قد استفادوا مادياً ووجهياً، وأن ما يجري من ترهات تفاوضية ليست إلا مشاريع استثمارية يجني أصحابها من خلالها الفوائد على حساب هذا الشعب المشرد الذي أكلت الظنون من جنباته كما فعلت الاعتداءات الصهيونية المتواصلة".

في حين أكد الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب "أن السلطة الفلسطينية ارتكبت خطأ وتنازلاً كبيراً بالعودة إلى المفاوضات المباشرة مع الاحتلال في ظل الظروف السياسية القائمة". (سلاب نيوز ٢٠١٣/٧/٢٢)

من جانبه، اعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور حسن خريشة "أنّ عودة السلطة للمفاوضات بمثابة عبث وانتحار سياسي جرى في ظلّ تقديم رشاًوى إسرائيلية لقيادة السلطة بـرام الله"، مضيفاً "أنّ السلطة ذهبت للمفاوضات بعيداً عن الأطروحات السابقة بوقف الاستيطان والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود العام ١٩٦٧، مقابل الرشاًوى التي تقدّم للسلطة الفلسطينية بإطلاق سراح عدد من الأسرى وتسهيلات اقتصادية وتصاريح للعمال وبناء مطار في رام الله". (أجناد ٢٠١٣/٩/٢٢)

الموقف الصهيوني: لاءات وإملاءات:

إذا كانت الإملاءات الأميركية وسياسات الترهيب والترغيب المتعددة الجنسيات، قد ساهمت في تسهيل عودة "السلطة الفلسطينية" وتعبيد طريق المفاوضات أمامها، فإن لحكومة العدو الصهيوني فلسفتها لاستئناف المحادثات والعودة مجدداً إلى غرفها المغلقة...

فقد أعلن رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو بشكل علني وواضح "أن إجراء المفاوضات يمثل مصلحة إستراتيجية حيوية، لـ"إسرائيل" الحريصة على منع إقامة دولة ثنائية القومية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط"، ولأن هذه المفاوضات تشكل غطاءً لاستمرار تطبيق المخططات الاستيطانية والتهويدية بدون أدنى ثمن... في ظل اللاءات "الإسرائيلية" التي يجمع عليها قادة الكيان على اختلاف تلاوينهم وانتماءاتهم...

فلا "عودة لحدود العام ٦٧ ولا وقف للاستيطان ولا حديث عن حق العودة، وأن عودة السلطة للمفاوضات جاءت تحت باب سياسة الترهيب والترغيب الأميركية"، ناهيك عن اللاءات المعروفة التي تشمل، عدم تجزئة القدس العاصمة الأبدية للكيان على حد زعم قادة العدو، وضرورة الاعتراف بيهودية الكيان الغاصب. هذا من جهة أولى...

ومن جهة أخرى، فإن الانخراط في المفاوضات من جديد يعتبر أمراً ضرورياً وهاماً في ظل جملة التحديات التي تواجه الكيان، وأبرزها: (١) القلق من الاضطرابات والتحويلات الجارية في العديد من الدول العربية وخاصة، تلك المحيطة بالكيان، وسقوط عدد من أصدقاء إسرائيل" الاستراتيجيين... (٢) تعزيز قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية على جبهتي الشمال والجنوب مع الكيان الغاصب... (٣) استمرار صمود إيران وملفها النووي رغم كل الاجراءات والضغوط والحصار الأميركي الغربي الخليجي الذي لم يجد نفعاً حتى اللحظة... (٤) تراجع الدور الأميركي المهزوم في العراق وأفغانستان، ولبنان (مع سقوط مشروع الشرق الأوسط الكبير) والمأزوم (في الملف السوري)، والعاجز عبر ضغوطه الدولية، ومن خلال حلفائه الكثر وفرقهم العسكرية المتوالدة كالفطر، عن اسقاط النظام السوري، واخللة تحالفاته الدولية والإقليمية التي شكلت حزام أمان يمتد من روسيا إلى الصين إلى منظومة دول "البريكس"، وصولاً للجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوى المقاومة...

ناهيك عن أن العودة إلى المفاوضات من شأنها توفير مناخات ملائمة تسهم في تخفيف حدة توجهات الإتحاد الأوروبي حيال مسألة حظر التعامل مع منتوجات "المستوطنات"...

ورغم انخراط حكومة بنيامين نتنياهو بالمفاوضات، فقد عكست تصريحات العديد من قادة العدو حقيقة التوجهات التي تحكم المسار برمته، والتي تمتد بجذورها الى مواقف الحكومات المتعاقبة منذ انطلاق مؤتمر مدريد، التي كانت تشدد على ضرورة إقامة "حكم ذاتي"، وهو ما تمّ إخراجها باتفاق "أوسلو" في الثالث عشر من أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

فقد أكد بنيامين نتنياهو على "أن المفاوضات تحقق المصالح الاستراتيجية لإسرائيل..."، لأن "إسرائيل حريصة على منع إقامة دولة ثنائية القومية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط"... وأنه "يوجد لحظات صعبة لاتخاذ قرارات صعبة، وهذه إحدى اللحظات الصعبة التي يجب أن نتخذ فيها قراراً صعباً لصالح سلامة الدولة"... وأضاف "إن اتخاذ قرار بهذا الشأن للدخول في مفاوضات سياسية له ثمن غال... وأن الامتناع عن اتخاذ قرار بعدم الدخول في مفاوضات له ثمن أعلى... إضافة لذلك، فقد صادقت حكومة العدو "على مشروع القانون

الأساسي الخاص بإجراء استفتاء شعبي على أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين ويشمل التنازل عن أراض تقع تحت السيادة الإسرائيلية"!!.. (زمن نيوز ٢٠١٣/٧/٣٠)

أما شريكه في الحكومة نفتالي بينت (زعيم حزب البيت اليهودي) فقد نعى اتفاق "أوسلو"، وقال "إن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ماتت...". مضيفاً أن مشكلة "إسرائيل" هي "عدم إعلان القيادة الإسرائيلية ببساطة أن ملكية الضفة الغربية تعود إلى شعب إسرائيل"!!.. وتأتي تصريحات بينت بعيد المواقف التي أطلقها نائب وزير الحرب الصهيوني داني داتون (العضو في الليكود) والتي نفى فيها أن تكون حكومة نتنياهو جدية في التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يفضي إلى قيام دولة فلسطينية... أما عضوة الليكود، نائبة وزير المواصلات تسيبي حوتوفلي، فقد اقترحت ضم الضفة الغربية إلى الدولة اليهودية... وتحويل المملكة الأردنية إلى دولة فلسطينية!!..

وبهذا الخصوص، برزت في الآونة الأخيرة عاصفة من التصريحات والمقالات "الإسرائيلية" المتطرفة، التي تدعو بقوة لإقامة وطن بديل للفلسطينيين في الأردن. وقد طفت على السطح مجموعة من "الإسرائيليين"، أطلقت على نفسها اسم (أساتذة من أجل إسرائيل قوية)، تنادي بضرورة الانتقال إلى منطقة شرق النهر، لتطبيق خطة الدولة الفلسطينية... وهناك تقرير "إسرائيلي"، تساءل فيما إذا كان الوقت قد حان لتطبيق (الخطة ب)، المتضمنة إقامة دولة فلسطينية شرقي النهر. وبصورة صارخة أكثر، شوهدت في الأفق حملة كبرى، يقودها عضو الكنيست المتطرف "أرييه إلداد" وآخرون، تحمل نفس المبادرة، سيتم نقاشها في مركز (مناحيم بيغن للدراسات). وكان قد دعا "إسرائيل" للاستعداد لليوم الذي لا يعود فيه هناك مملكة أردنية، بل دولة فلسطينية، وأن عليها التصرف بسرعة، لإعداد مثل هذه الخطة، حتى لا تجد (حماس) جديدة في الضفة الغربية. (التجديد العربي ٢٠١٣/٨/٢٨)

في حين دعا أفيغدور لبيرمان، (رئيس حزب إسرائيل بيتنا)، إلى "التخلص من العرب (فلسطيني العام ١٩٤٨) وضمهم إلى السلطة الفلسطينية والقيام بخطة تطهير عرقي تطل كل أبناء الشعب الفلسطيني داخل حدود العام ٤٨".

المفاوضات ومركزية الحدود والأمن!!..

وبعيداً عن التضارب بالمواقف ووجهات النظر "الإسرائيلية" بشأن العملية التفاوضية، والتناقض الواضح في مواقف الطرفين المتفاوضين، أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري، أن المفاوضات الفلسطينية و"الإسرائيليين" اتفقوا على العمل من أجل إبرام اتفاقية سلام نهائية في الشرق الأوسط... مضيفاً أن الجانبين سيعملان باتجاه تحقيق هذا خلال الأشهر التسعة المقبلة... و"أن القضايا الأساسية كافة، بما فيها الوضع النهائي، ستكون مطروحة على مائدة المفاوضات التي أشار إلى أن هدفها الوحيد هو إنهاء النزاع في المنطقة". وتشمل المفاوضات التي تقوم على أساس حدود ١٩٦٧ أربعة محاور أساسية هي: القدس واللاجئون والمستوطنات إضافة إلى قضية تبادل الأراضي، (الوطن العربي ٢٠١٣/٧/٣١). وقد تم

تشكيل سبعة لجان فرعية للتعاطي مع القضايا والملفات محل التفاوض وهي: الحدود، الأمن، القدس، الاستيطان، المياه والأسرى، على أن تعطى الأولوية لمفاتي الحدود والأمن، كون التوصل إلى حلول لها يؤدي حكماً لتسهيل عبور المفاوضين إلى قضايا وملفات أخرى مثل القدس والاستيطان والمياه، وغيرها من الأمور المعقدة.

إن التحرك في ملفي الحدود والأمن، يشكل المنهجية التي تحكم المحادثات الراهنة، والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الإدارة الأميركية، بدلاً من التركيز على الترتيبات المؤقتة، أو إدخال تغييرات تدريجية على الإجراءات الحالية بشأن السيطرة "الإسرائيلية" والفلسطينية على مختلف مناطق الضفة الغربية، خاصة بعدما قدمت الجامعة العربية إطاراً لشرعة الاستيطان المتغول من خلال إعلان موافقتها على سياسة "تبادل الأراضي" التي تمنح الكيان الحق في إبقاء مستوطناته ومستوطنيه الذين تقترب أعدادهم من النصف مليون بالضفة الغربية، وفي القلب منها مدينة القدس المرشحة للتوسع والتمدد والتهويد على كافة الاتجاهات والصعد... مقابل أراضٍ في النقب ومدن الأغلبية الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. وهذا الأمر يجعل من مسألة الحدود التي يتحدث عنها المفاوض "الفلسطيني" أمراً قابلاً للتعديل والتبديل، ما دامت العملية مسألة أمتار...

أما ملف الاستيطان، فقد تجاوزت فيه حكومة العدو مسألة إعلان التجميد التي طالبت بها "السلطة الفلسطينية"، إلى إقرار إنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية عشية انطلاق المفاوضات المكوكية، وهي ماضية في التوسع في كل اتجاه... مما أدى لارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة بنسبة تزيد على ٢% في النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٣، كما ذكرت وسائل الإعلام "الإسرائيلية" نقلاً عن إحصاءات حكومية، ليستقر الرقم على ٣٦٧ ألف مستوطن...

ولا شك أن حكومة العدو تستثمر أجواء المفاوضات والمناخات الدولية والإقليمية المحيطة بها، في توسيع دائرة الاستيطان واستباحة الأملاك العامة والخاصة، وتهويد المزيد من الأرض الفلسطينية. ولا شك أن المفاوض "الفلسطيني" الذي أعلن موافقته على اقتراح "تبادل الأراضي" الذي قدمه وفد اللجنة العربية إلى جون كيري، لا يساهم بشرعة الاستيطان الذي يسيطر على ما نسبته ٦٠ بالمئة من أراضي الضفة المحتلة فحسب، وإنما يوفر غطاءً لاستمرار هذا التمدد السرطاني، الذي لا يمانع المفاوض "الفلسطيني" السابق السيد أحمد قريع في بقاء بعض المستوطنات بسكانها تحت نفوذ "السلطة"، وهو بذلك ساوى بين وجود الفلسطينيين من أبناء البلد الأصليين في الأراضي المحتلة عام ٤٨، وبين وجود قطعان المستوطنين الصهاينة المستوردين من كل بقاع الأرض، في الأراضي المحتلة عام ٦٧!..

وبالنسبة لملف القدس، فقد استبقت "السلطة الفلسطينية" المفاوضات بوضعه تحت وصاية الملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، الذي وقع مع رئيس "السلطة" السيد محمود عباس في ٢٠١٣/٣/٣١ اتفاقية بشأن حماية الأردن للقدس والمقدسات. ووفقاً لبيان صادر عن الديوان الملكي، فإن الهدف الأساس من الاتفاقية هو الوقوف بوجه محاولات تهويد الأماكن المقدسة في القدس، ولا سيما حماية المسجد الأقصى. وقد جاءت الاتفاقية لتعيد

تأكيد دور الأردن في الوصاية على المقدسات في القدس، وهو الدور الذي أسند إليه منذ عام ١٩٢٤. (موقع توفيق الطيراوي الإلكتروني) وأضاف بيان الديوان الملكي أن هذه الاتفاقية تضمنت "تأكيد رئيس السلطة أن جلالة الملك هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وله الحق في بذل جميع الجهود القانونية للحفاظ عليها، خصوصاً المسجد الأقصى". واعتبر وزير الأوقاف السابق الدكتور عبد السلام العبادي أن الاتفاقية لم تأت بجديد بل أكدت ما هو قائم منذ عام ١٩٢٤، مؤكداً أنها تحمي المسجد الأقصى والممتلكات الوقفية من مخططات يهودية لا تخطر على بال.

وقد اعتبرت صحيفة "هآرتس" أن الاتفاقية رمزية نظراً إلى أن اتفاقية "وادي عربة"، الموقعة بين الأردن (وكيان العدو) عام ١٩٩٤، تنصّ على الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في شرق القدس التي كانت تحت السيادة الأردنية إلى أن احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧.

وفي ظل اتفاق عباس - عبد الله، تشهد مدينة القدس عامة، وباحات وحرم المسجد الأقصى المبارك تسارع أعمال التهويد والصهيينة، على مرأى من العالم ومؤسساته الدولية والحقوقية... في مسعى محموم لفرض تقسيم المسجد الأقصى بشكل دائم، وفرض نموذج ومثال تقاسم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، بحيث تُفقطع ساحاته الجنوبية الغربية لتخصص للمصلين الصهاينة، منهية بذلك الحصرية الإسلامية للمسجد ممثلة بالأوقاف الأردنية؛ وستحاول مختلف الأوساط المعنية على مستوى الكيان الغاصب بمؤسساته وجمعياته لاستثمار الأعياد والمناسبات اليهودية لمحاولة فرض مثل هذا الأمر...

ومن المتوقع أن تسارع سلطات الاحتلال ببناء مزيد من المعالم والرموز اليهودية الدينية في البلدة القديمة للقدس... فبعد افتتاح "كنيس الخراب" الذي يُمثل الرمز اليهودي الأهم والأكبر في البلدة القديمة، من المتوقع أن يبدأ المحتلّ بمشاريع بناء إضافية قد يكون أبرزها كنيس "قدس النور" الذي كان مخطط "أورشليم أولاً"، قد تم التحدّث عنه في العام ٢٠٠٨، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى... ويضاف إلى كل تلك الممارسات تصاعد وتيرة سحب الهويات من المقدسيين بشكل كبير، وتفعيل هذا السلاح كوسيلة ناجعة للتخلص من أكبر عدد ممكن من أبناء القدس.

وبخصوص ملف اللاجئين، أرست الكثير من الوثائق والمشاريع واستطلاعات الرأي التي شاركت بوضعها وإنتاجها أوساط مقربة ومكلفة من قبل "السلطة الفلسطينية" أسساً رخوة في التعامل مع هذا الملف الاستراتيجي الهام، الذي لا يعني إغلاق ملف اللاجئين، فحسب، وإنما تصفية القضية الفلسطينية برمتها، خاصة بعدما تبرعت جل هذه الوثائق، التي نشرت بعضها قناة الجزيرة الفضائية، والمدعمة بتصريحات كبار مسؤولي "السلطة" بإعلان تخليها عن "حق العودة"، وليس أخراً ما نقلته القناة الثانية في تلفزيون العدو عن رئيس "السلطة" السيد محمود عباس الذي "وعد وفد (حزب) ميرتس (الصهيوني) بالتخلي عن حق العودة" (٢٣/٨/٢٠١٣)، إضافة إلى التلميحات الصادرة من هنا وهناك، لاستبدال هوية اللاجئين، أو من يتبقى منهم في لبنان وسورية، بجواز السفر الصادر عن سلطة الحكم الإداري المحدود... وصولاً إلى ما

أعلنته لجنة الجامعة العربية المكلفة بمتابعة ملف "التسوية"، بدعوتها الإدارة الأميركية لضرورة إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين، بما يعني استعدادهم للموافقة على أي حل، وإن تجاوز في ديباجته نصوص ومضامين القرار الدولي ١٩٤!..

وهذا الأمر يلتقي ويتقاطع مع مواقف حكومات العدو المتعاقبة التي لطالما أعلنت أنها لا تتحمل أية مسؤولية عن إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أو حلها، ورفضها التام لعودة أي لاجيء؛ لا، بل يتناقض مع مساعيها الدؤوبة لترحيل فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، في عملية "ترانسفير" شاملة، ومع جهودها لاستيراد الجاليات اليهودية أو حتى القبائل المتهودة، أو التي يعملون على تهويدها، إلى فلسطين المحتلة عام ٤٨، ناهيك عن ابتكار فكرة "جهنمية" ربطت حكومات العدو من خلالها حل وتسوية ملف اللاجئين الفلسطينيين، بما أسمته ملف "اللاجئين" اليهود من البلاد العربية، وطالبت بمنحهم التعويضات المالية عما تدعي أنهم خسروه في البلاد التي تركوها!..

في ضوء المواقف المتناقضة، واللغات الصهيونية، والانحياز الأميركي للشريك الاستراتيجي الصهيوني... وفي ظل التطورات والاضطرابات وحالات الإحتراب التي تتخطى بها معظم الدول العربية، والانقسام السياسي والجغرافي والديموغرافي الحاد الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ما هي الاحتمالات التي تتجه إليها جولة المفاوضات المكوكية التي يدير دفتها وزير الخارجية الأميركية... وأي "السيناريوهات" هي الأقرب إلى الولادة بعد أشهر الحمل التسعة التي حددها الراعي الأميركي؟..

الإحتمالات... و"السيناريوهات"

ليس خافياً على أحد أن ميزان القوى القائم بين الأطراف المتصارعة على أرض الواقع، هو الذي يحدد شكل المفاوضات وخط سيرها، ونتائجها المحتملة. فكيف إذا كانت المعادلة قائمة بين العدو الصهيوني الغاصب المتمسك بلاءاته، والمستند إلى الإدارة الأميركية، من جهة، وبين المفاوض "الفلسطيني" الداخل إلى غرف المفاوضات منقسماً على نفسه، أعزل من أي دعم عربي أو إقليمي أو دولي...

ولقد أكدت تجربة المفاوضات الممتدة بجذورها إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، أنه كلما قدم "الفلسطينيون" و"العرب" تنازلاً، ازداد الكيان الصهيوني صلفاً وعنجهية، وازدادت شروطه وإملاءاته واجراءاته العدوانية على الأرض... وكان اتفاق "أوسلو" منعطفاً خطيراً، قدم فيه المفاوض "الفلسطيني" تنازلات كثيرة، وتم بموجبها الاعتراف بالكيان الصهيوني فوق ثمانين بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، وأسقطت بنود "الميثاق الوطني الفلسطيني" التي لا تعترف بالكيان الغاصب. وقد جرى كل ذلك من دون الاعتراف بـ"دولة فلسطينية"، أو حتى إمكانية قيام دولة فلسطينية.

كما التزمت "سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود" الفلسطينية المنبثقة من اتفاق "أوسلو" بكل استحقاقات الاتفاق، بما في ذلك "التنسيق الأمني" الذي تتولى فيه حماية الاحتلال

الذي يعيث قتلاً وفساداً وتهجيراً في الأراضي المحتلة وينتهك الحقوق الفلسطينية، وتلاحق بموجبه المقاومين والمجاهدين، وتزج بهم في سجونها... في وقت لا ينفذ فيه العدو أيّاً من التزاماته ويواصل فيه بناء المستعمرات الصهيونية على الأرض الفلسطينية ويلتهم المزيد منها لترسيخ مشروعه الاستعماري العنصري وتهويد القدس وجعلها عاصمة "أبدية" لكيانه.

ولا شك أن الإدارة الأميركية التي تقف خلف استئناف المفاوضات، وراعتها الوحيدة، تعتقد أن الظروف الراهنة مؤاتية للتوصل إلى حل أو اتفاق، في ظل انشغال العديد من الدول العربية التي كانت معنية بالملف الفلسطيني أو مؤثرة فيه بأوضاعها الداخلية، وبمشاكلها، وبالتالي لن تكون قادرة على تعطيل أي اتفاق قد يتم التوصل إليه.

وبالتالي، فإن الإدارة الأميركية التي دفعت بكل ما عندها من إمكانيات وقدرات ووسائل الترغيب والترهيب، لاستئناف المفاوضات، إنما تحاول تغطية أزماتها وهزائمها المتلاحقة، وعجزها من مواجهة الملف النووي الإيراني، والعقدة السورية المستعصية، بالسعي لتحقيق "إنجاز" ما على جبهة المفاوضات، يدون في سجل باراك أوباما المتخم بالأزمات والهزائم، وخسارة الحلفاء في دول "الربيع العربي"!!..

لكل ذلك، وفي ضوء الوقائع الميدانية وموازين القوى التي تتحكم بسير المفاوضات، والهبات التي قدمتها "السلطة" في ملفي القدس واللاجئين، فإن مسار المحادثات محكوم بثلاث سيناريوهات:

الأول، ويقضي ببقاء الوضع على حاله، وفشل المفاوضات في الخروج بحل أو اتفاق نهائي أو مرحلي...

الثاني، احتمال فشل المفاوضات، كسابقاتها، التي أدارت دفتها لجنة توني بليز الدولية الرباعية، ووزيرة الخارجية الأميركية السيدة هيلاري كلينتون...

الثالث، تقدم المفاوضات في ظل الظروف الراهنة، التي تشبه إلى حد كبير، الظروف التي واكبت بدء المفاوضات في مطلع تسعينيات القرن الماضي، التي أدار دفتها الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب). واحتمال الوصول إلى اتفاق "مبادئ" جديد، ينطلق من النقطة التي انتهى إليها اتفاق "أوسلو"، ويحمل في ثناياه الموافقة على إقامة "دولة فلسطينية" بحدود مؤقتة مغلقة بغطاء الكونفدرالية مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وتتردد أصداً هذا الاحتمال في كثير من التصريحات والمواقف الصادرة في الكيان الصهيوني... وبهذا الصدد يقول يوسي بيلين (وزير العدل الصهيوني الأسبق) والخبير في المحادثات، لقد كان بالإمكان التوصل لاتفاق نهائي في أعوام التسعينيات، وأن أفضل "سيناريو" قد تصل إليه المفاوضات الراهنة هو التوصل إلى اتفاق انتقالي...

أما المفاوضات (في عهد إيهودا أولمرت) جلعاد شير، فأكد أنه من غير المحتمل أن يتوصل الطرفان الفلسطيني و"الإسرائيلي" إلى اتفاق نهائي... وأنه بالإمكان جسر الفجوة بين

الجانبين... وأن أفضل ما يمكن التوصل إليه هو اتفاق انتقالي. (جيروزاليم بوست ٢٠١٣/٩/١٣)

إن اتفاق "المبادئ" أو "الانتقالي" بنسخته الجديدة ٢٠١٤، سوف يكمل ما أنجزه اتفاق المبادئ الذي اتخذ من العاصمة النرويجية (أوسلو) - التي احتضنت جلسات المفاوضات السرية - اسماً له...

فإذا كان "أوسلو ١"، قد أشهر اعتراف قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالكيان الصهيوني الغاصب فوق ثمانين بالمئة من أرض فلسطين التاريخية؛ وأفرغ "الميثاق الوطني الفلسطيني" من مبادئه وأسسها التي قام عليها النضال الوطني؛ وشهد تخلي القيادة "الفلسطينية" عن الكفاح المسلح، والتزام نهج المفاوضات خياراً وحيداً لمواجهة الاحتلال؛ وتحويل الشرطة "الفلسطينية" عبر التنسيق الأمني إلى أداة لحماية الاحتلال وتعقب المقاومين والمجاهدين ومصادرة أسلحتهم وزجهم في سجون "السلطة"؛ ناهيك عن الارتباط بتبعية مطلقة للمحتل الصهيوني على الصعيد الأمني والاقتصادي والخدماتي!..

إذا كان اتفاق "أوسلو" قد حقق وأنجز كل ذلك خلال عشرين عاماً، فإن اتفاق "أوسلو ٢"، لن يكون أقل "كرماً"، وسوف يشهد على اعتراف "السلطة" بيهودية الكيان؛ ويفتح أمامه أبواب القلة الباقية من الدول العربية والإسلامية التي ما تزال مغلقة، وتسرع عمليات "التطبيع" التي تتضمنها المبادرة العربية التي أصدرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢؛ كما سيشهد على إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتكريس الاستيطان في طول الضفة الغربية وعرضها؛ وليس آخراً، سيفتح الباب واسعاً أمام إيجاد حلول لملف القدس لن تكون بعيدة عن منطق الرعاية الأردنية للمقدسات...

إننا أمام منعطف خطير ومعقد، تزيده اضطرابات الدول العربية، وحالة الاحتراب الأهلي عمقاً وتأزماً، ما يحتم على أصحاب الرأي، وكافة المعنيين بالصراع العربي الصهيوني، من كتاب ومفكرين وسياسيين ومجاهدين وعاملين في الشأن العام، تعرية نهج المفاوضات الذي أثبتت التجربة الفلسطينية عبثيته وعجزه التام عن تحقيق أي مكسب للشعب والقضية، وكشف مخاطر المفاوضات الجارية على راهن ومستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته المركزية.